

الهجرة غير الشرعية وأثارها في المنطقة العربية.

د. ذيب محمد، أستاذ محاضر

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي بالأغواط.

د. جيمايي نبيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

ملخص:

انطلاقاً من حق الأفراد في الانتقال المكفول في المواثيق الدولية والتشريعات الداخلية، وانطلاقاً من حق الدولة في بسط قوانينها على إقليمها ومنع كل من لا ترغب في الدخول لها، اهتمت المجموعة الدولية الاقليمية والوطنية في البحث عن حلول جوهريّة، تحقق توازن الطموح والمصالح في ظل احترام الحقوق والحريات. على هذا الأساس، يحاول هذا المقال توضيح الآليات المتخذة لمعالجة الهجرة غير الشرعية، ومدى فعالية هذه الآليات في احترام الحريات والحقوق الإنسانية، سواء بالنسبة للجزائر أو بالنسبة لجوارها الاقليمي (خاصة الجوار العربي - الأوربي).

الكلمات المفتاحية: الهجرة الشرعية، آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية، المهاجرين غير الشرعيين، دول

حوض المتوسط.

Résumé :

Partant du droit des individus de se déplacer d'un endroit à un autre garantis dans les conventions internationales et la legislation nationale, sur la base du droit de l'état d'etendre ses lois sur son territoire et d'empêcher tous ceux qui ne souhaitent pas entrer en elle, axée sur la communauté internationale, régionale et nationale dans la recherche de solutions fondamentales, vérifier l'équilibre de l'ambition et les intérêts , tout en respectant les droits et des libertés de l'homme.

Sur cette base, cet article tente de clarifier les mécanismes prises pour lutter contre l'immigration illégale (l'immigration clandestine), et l'efficacité de ces mécanismes dans le respect des libertés et des droits de l'homme, à la fois pour l'algerie ou pour l'océanographiques régionaux(euro-arabe).

Mots clés : L'immigration illégale. Lutte contre l'immigration illégale. Les immigrants illégaux. bassin de la mer Méditerranée

مقدمة

إن التغيرات والتحولات التي شهدتها عالم القرن العشرين ، بدءا من شمولية السياسة الدولية وتحولات العالم نحو الإقليمية ومندجة أنظمتها الدولية السياسية ، كان لها الأثر المباشر في إحداث تغييرات بنيوية في السياسة العالمية ، وفي ظهور وتغير مضمون العديد من المفاهيم التي كانت سائدة أثناء الحرب الباردة ، ويأتي في مقدمتها مفهوم الأمن وما شهدته الدراسات الأمنية من انتقالها من الطابع العسكري التقليدي إلى الطابع العسكري - النووي ثم إلى طابع " مجتمعي- بشري " ، وذلك بفعل تحول طبيعة وبنية التهديدات ضد أمن الدول ، المجتمعات والأفراد ، التي لم تعد محل تهديد من قبل دول بذاتها حيث كانت تتبنى سياسات دفاعية لضمان أمنها الوطني المرتبط بصيانة الحدود والحفاظ على السيادة الوطنية ، بل إن أمن الدول والمجتمعات والأفراد أصبح مهددا من قبل نمط جديد من الأخطار والتهديدات غير العسكرية ذات طابع مجتمعي ، وهذا الأمر يتطلب استجابة ومعالجة جديدة ومختلفة حسب طبيعة هذه التهديدات ، وتكون بتعاون جميع الأطراف وتنسيق كل الجهود لدرء هذه الأخطار واحتوائها. و إن الهجرة عامة لا تعرف اتجاهها جغرافيا معينا و إن كانت في السنوات الأخيرة تتجه من الجنوب نحو الشمال ومن الشرق نحو الغرب، لكنها تخضع أساسا إلى قانون واضح هو الانتقال من مناطق الفقر و اللإستقرار إلى الأماكن

الغنية والأكثر أمانا. وهذه المعادلة لا تجعل من قارة أوروبا الوجهة الأولى للمهاجرين، إذ لا تستقبل سوى 2 إلى 3% من اللاجئين من عددهم الإجمالي الذي قدر ب 25 مليون شخص عام 2004 و انخفضت هذه النسبة بحوالي 22% مقارنة بالعدد المسجل سنة 2001 ، و أقل من هذه النسبة فيما يخص النازحين، لكنها تجعل من أوروبا الغربية الوجهة الثانية للمهاجرين السريين بعد الولايات المتحدة الأمريكية والأولى بالنسبة لأفريقيا و آسيا ولأوروبا الشرقية. و على اعتبار أن العديد من دول هذه الأخيرة انضمت إلى الإتحاد الأوروبي، فإن مسألة الهجرة باتت تعالج تحت كنف الإتحاد بما يمنح ذلك من تسهيلات في حرية تنقل الأشخاص أو في إطار الأفضلية التي يوليها الإتحاد في سياسته للدول الشرقية الأخرى غير المنضمة إليه.

و على العكس من ذلك لا تتلقى الدول المغاربية نفس التسهيلات، في الوقت الذي تعرف تزايدا كبيرا في طلبات رخص دخول الإقليم الأوروبي خاصة فرنسا،إسبانيا، إيطاليا وألمانيا، رغم وجود اتفاقيات عديدة تربط الطرفين في هذا المجال منها مشروع برشلونة لسنة 1995 و اتفاقيات الشراكة مع كل من المغرب تونس والجزائر.

و إذا كان وجود عوائق لانتقال الأشخاص بين الضفتين الشمالية و الجنوبية يعتبر الدافع الأكبر لتنامي الهجرة السرية، فهذا لا يعني أنه السبب الوحيد لذلك، بل توجد عدة عوامل أخرى تساهم في تزايد وتيرة هذه الظاهرة، وأهمها الشرخ الموجود بين الضفتين في المستوى المعيشي و في الإستقرار الأمني، وهذان

العاملان هما اللذان يتحكمان بشكل عام في الحركات السكانية بأنواعها من لجوء ونزوح وتهجير، وكذا الهجرة غير القانونية التي عرفت تزايدا كبيرا نحو أوروبا بتوافد سنوي يصل إلى 500 ألف مهاجر، و بالتالي أصبحت تعد من القضايا التي تهم كافة دول الإتحاد الأوربي وتحاول البحث عن الوسائل الأكثر نجاعة لمراقبتها ووقفها خاصة بعد التزايد الكبير الذي عرفته ابتداء من تطبيق اتفاقية تشنغن في جوان 1985 و تسارعها أكثر منذ التسعينات.

و الدول المغاربية من جانبها أصبحت تجد نفسها أكثر فأكثر معنية بما فهي من جهة تمثل بوابة العبور بين إفريقيا جنوب الصحراء و أوروبا نظرا لكون أقاليمها هي الطرق الرئيسية التي ينفذ من خلالها المهاجرون خاصة عبر المغرب و بدرجة أقل عبر الجزائر و تونس ، و من جهة أخرى فهي تعتبر دولا مصدرة

للمهاجرين وهذا ما يفسر انتشار شبكات تهريب المهاجرين فيها بشكل واسع. و من هنا لم تعد الهجرة غير القانونية مشكلة طرف واحد - أي الطرف الأوروبي باعتباره الوجهة الأساسية لاستقرار المهاجرين - إنما هي كذلك مسألة تعني دول الضفة الجنوبية و تستدعي العمل الجاد و بأسلوب ثنائي للبحث عن حلول لها، بل و تستدعي جهودا دولية لأنها مشكلة أصبحت خسائرها البشرية تضاهي حجم خسائر الكوارث الطبيعية و الحروب، و هذا ما يعطيها في الوقت الراهن الأولوية في السياسات والعلاقات الدولية ويجعلها من النقاط الساخنة و ذات الأهمية الكبرى في المداولات التي تجري بين دول الضفتين.

ونظرا لحدة هذه المشكلة التي ما فتئت تثقل كاهل الدول، فإنه من الواجب وضع إستراتيجية دقيقة لمحاربتها ولن يتأتى ذلك إلا بالتعاون بين الأطراف المعنية خاصة بين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية وتوفير المكتزمات اللازمة للقضاء عليها أو على الأقل للحد منها، بتوحي د الجهود والعمل المنسجم والشامل لكافة العوامل التي تتحكم بالظاهرة، ولا يجب أن تكون فقط حلول كلاسيكية عقيمة تتمحور حول ترحيل المهاجرين إلى الحدود أو عن طريق القمع والاعتقالات.

إضافة إلى ذلك يجب بناء تعاون دولي فعال بين كل أطراف المجتمع الدولي من أجل القضاء على كافة أشكال الاستغلال التي يتعرض إليها المهاجرين سواء من طرف شبكات المهربين، وهذا تحت لواء البروتوكول الملحق لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المتعلقة بمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، وكذلك عن طريق مكافحة كافة أشكال الاستغلال البشع في الأعمال الشاقة وغير المصرح بها والتي تعتبر نوعا جديدا من أنواع الاسترقاق والاستعباد تعرف رواجها واسعا في دول الاستقرار. ومنه نطرح الإشكالية التالية:

فيما تتمثل سبل و آليات حل مشكلة الهجرة غير الشرعية في وقتنا المعاصر .؟

وسنحاول الاجابة عن هذه الإشكالية من خلال الخطة التالية:

أحور الأول: الإستراتيجية الأمنية لوقف الهجرة غير الشرعية (1)

تندرج هذه الإستراتيجية التي تعتمدها الدول المغاربية و الأوروبية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية ضمن منطوق شولي يجمع بين الأوجه القانوني والهيكلي والأمنية ، ويكون ذلك من خلال توحيد القوانين و ضمان الانسجام بين المقتضيات الملحة لحماية المهاجرين و ضمان سلامتهم من جهة ، و مراعاة القواعد المعمول بها لدى الدول والتي ترمي إلى تنظيم شؤون الهجرة وترشيد معايير إقامة الأجانب فيه أي احترام حق الدول في تسيير شؤون الهجرة، وفي السياق ذاته القيام بسن ما هو واجب من القوانين لتجريم تهريب المهاجرين حيث أصبح مرتكبو هذه الأعمال يلعبون دورا جوهريا في تشجيع التنقل غير المنظم للأشخاص لأبعاد مادية ، كما يدخل ضمن هذا الإطار حماية المهجرين و دور الدول في ذلك و كذا دور المنظمات الدولية.

أولا: دور الدول والمنظمات الدولية.

موازاة مع الوزن الذي تحتله في حماية المهاجرين السريين هو دور جوهري لا يمكن الاستغناء عنه خاصة في ظل المعطيات الجديدة التي يطرحتها الارتفاع المتزايد لأعداد الأشخاص الذين يقطعون الحدود متحدين القوانين الرادعة، و كذا في ظل عزم الدول المتضررة منها بمحاربتها بكل الوسائل المتاحة حتى صارت هذه العملية شبه حرب معلنة على المهاجرين و على مستخدميهم. و تشمل جهود المنظمات في هذا الإطار عدة جوانب منها إقامة دراسات حول الظاهرة وسبل حلها، كذلك التي قامت بها اليونيسكو و التي امتدت من عام 2003 إلى 2004 و درس فيها كل المعطيات المتعلقة بالهجرة المغاربية، كما تعكف على تنظيم ملتقيات و أيام دراسية كالملتقى، الدولي الذي نظمه منظمة حقوق الإنسان التونسية بتونس في جوان 2003 و إذا كان الدور الريادي تستحوذ عليه

منظمة الأمم المتحدة كأقوى جهاز عبر هياكله الفرعية كاليونسكو و المفوضية السامية لشؤون اللاجئين و كذا البنك الدولي، فهناك عدة منظمات أخرى مهتمة بالهجرة السرية و منها الجهاز الدائم و مركز (OMI) والمنظمة الدولية للهجرة (SOPEMI) لمراقبة الهجرة الدولية ، و هناك كذلك دور كبير تلعبه منظمة العمل (CEMI) الأبحاث الدولية للهجرة الدولية التي كانت تعدو منذ إنشائها في عام 1919 إلى وضع اتفاقية دولية تنظم هجرة العمالة و تصون حقوق العمال المهاجرين، و تبذل ما بوسعها لمساعدة الدول على تحديد سياستها المتعلقة بالهجرة كما تجري أبحاث و دراسات حول أثر مختلف هذه السياسات على الظاهرة و على المهاجرين.

و هناك عدة منظمات أخرى تساهم هي بدورها في حماية المهاجرين إذ تقدم تقارير جد مهمة تنصب حول حماية المهاجرين و مختلف الأوضاع التي يمر بها الذي أعده (MSF) و كمثل على ذلك التقرير الذي نشرته منظمة أطباء بلا حدود فرع إسبانيا حول المهاجرين السريين الأفارقة في المغرب في 29 سبتمبر 2005 تحت عنوان " العنف و الهجرة"، و الذي تناولت فيه أوضاع هؤلاء المهاجرين بالمغرب و خاصة في المحتشدات أين يتعرضون للاضطهاد و العنف الذي تمارسه عليهم السلطات المغربية، إضافة للعنف الطائفي الذي لا يسلم منه شخص حتى الأطفال والنساء. و قد بدأت هذه المنظمة عملها منذ عام 2003 و بعد عامين من تواجدها بالمغرب عاينت أكثر من 9350 حالة مرضية أغلبها أمراض ناتجة عن التعفن و كان من بينها 2113 حالة ناتجة عن العنف الممارس على المهاجرين. و توجد جمعيات أخرى تختص في حماية حقوق المهاجرين غير القانونيين في الدول الأوروبية مثل منظمة أصدقاء المهاجرين السريين و جمعية تربية بلا حدود، و بالنظر إلى حجم المعاناة التي يوجد فيها هؤلاء الأشخاص و التي لا يجب أن تستمر فإنه من بين أهم المطالب التي تصر عليها المنظمات هي ضرورة خلق كيان خاص في هيئة الأمم يكفل حماية المهاجرين السريين مثل الكيان الذي يحمي اللاجئين و هو ما بادرت إليه المحافظة السامية لشؤون اللاجئين و مجموعة أخرى من المنظمات و الجمعيات كمنظمة العفو الدولية و منظمة الصليب و الهلال الأحمر و جمعية أصدقاء المهاجرين السريين و غيرها. فيما تناضل هيئات أخرى لوضع اتفاقية دولية تحدد الوضع القانوني للمهاجر السري، غير أن ذلك يبقى بعيد المنال بالنظر إلى ما تنتهجه الدول من سياسات، حتى أن الاتفاقية المتعلقة بحماية حقوق العمال المهاجرين كان يجب إنتظار أكثر من 12 سنة لتدخل حيز النفاذ حيث تم اعتمادها من طرف الجمعية العامة في عام 1990 و لم تحز صك التصديق العشرين لتدخل حيز النفاذ إلا في 3 2003 . و أخيرا هناك منظمات انتقدت بشدة الأنظمة التي تتعسف في استعمال حقها في تسيير شؤون الهجرة بذريعة حماية أمنها و تحالف بذلك الحق في الهجرة الذي يعتبر حق من حقوق الإنسان، بالتالي. تتوجه هذه الهيئات منها الأمم المتحدة لحماية حق الهجرة و مبدأ حرية التنقل (2).

ثانيا: التعاون في مجال المراقبة والتنظيم (3):

لقد كانت لدول أوروبا برامج وطنية لمراقبة الهجرة الوافدة إليها منذ أمد بعيد في أكتوبر 1999 كي يقوم قمة" تمبر" و لكن كان لابد من انتظار انعقاد قمة الإتحاد الأوروبي باتخاذ أول قرار يهدف لوضع سياسة أوروبية مشتركة في مجالي الهجرة و اللجوء، و في سبتمبر 2005 أصدر المجلس الأوروبي مجموعة من الإجراءات المتعلقة بنفس هذا الموضوع بالإضافة إلى مسألة عودة المهاجرين و إدماجهم و مختلف القضايا الأخرى المتعلقة بالهجرة، و لكن انتقال الأشخاص داخل الإتحاد حسمته معاهدة تشغن التي أقرت ضرورة التعاون بين أطرافها لمراقبة الحدود الداخلية لها بالتنسيق الجيد بين أجهزة الشرطة و تبادل المعلومات و البحث "العابر للحدود" عن الأشخاص ، و لهذا فإن التنسيق بين الدول الأوروبية اليوم أمر مفروغ منه و التحدي الذي بقي عليها متعلق بالحدود الخارجية و التعاون مع

الدول الجارة غير العضوة في الإتحاد و من بينها الدول المغاربية التي تعتبر ذات أهمية كبيرة في المخطط الأوروبي لمحاربة الهجرة غير القانونية و إذا كانت إمكانية بناء التعاون بين الدول المغاربية و الإتحاد الأوروبي لا يضاهاى المستوى الموجود بين دول هذا الأخير، التي يدعمها التجمع في إطار منظمة دولية صلبة، فإن القطاعات التي يمكن أن يشملها بل و التي يجب أن يشملها الإمداد الأوروبي عديدة خاصة تنظيم الشريط الحدودي و مراقبة الأشخاص بدون وثائق و كذا عمليات إعادتهم إلى وطنهم الأصلي.

1 - مراقبة الحدود:

تشكل عملية مراقبة الحدود أحد أهم الوسائل الكلاسيكية في ردع الهجرة غير القانونية، و هي تعبير عن حق الدول في تنظيم الهجرة الوافدة إليها و في نفس الوقت هي حماية تمارسها على إقليمها ضد تدفق الأجانب. و إذا كان هذا الأسلوب في محاربة الظاهرة لم يعد هو الوحيد المطبق في ظل إستراتيجية التنمية الرامية إلى نفس الهدف، فإن استحالة القضاء نهائيا عليها حتى مع تحقيق التطور في دول

الانطلاق يجعل التنسيق في مجال مراقبة الحدود أمرا ضروريا بين الدول المغاربية التي هي بحاجة ماسة إلى الإمكانيات التكنولوجية و المادية الأوروبية و كذلك إلى خبرة أعاونها المختصين في مراقبة الحدود.

و الإتحاد الأوروبي من جانبه لا يمكنه الاستغناء عن دور الدول المغاربية للحد من تدفق المهاجرين السرية سواء الذين هم من رعاياها أو القادمين من دول إفريقية جنوب الصحراء، و التي تصل نسبتها إلى 16% من النسبة الإجمالية، للمهجرين الذين تستقبلهم أوروبا (15% من المغاربة و 1% فقط من الأفارقة خصوصا و أنها تأكدت من عجزها في السيطرة على هذه الظاهرة لوحده. فإسبانيا على سبيل المثال لا تتمكن من ضبط سوى 2,5 إلى 3,5% من الأشخاص الذين يدخلون إقليمها خلسة، بينما نجد أن المغرب لوحده تمكن من ضبط 26 ألف مهاجر في عام 2004 مما يؤكد أن الدول المغاربية هي بمثابة جدار فاصل لأوروبا تقيها من توافد موجات جديدة منهم، و من ثم فإنها تسعى بجدية لمساعدتها في مراقبة حدودها الشاسعة مع دول إفريقيا لتمكنها من السيطرة عليها خاصة و أنه من المرشح أن ترتفع نسب التدفقات في السنوات القليلة القادمة.

أ - المساعدات المالية(4):

تمثل المساعدات المادية المقدمة من الإتحاد الأوروبي نقطة محورية في الشراكة الأورو- مغاربية، و قد تمت أولى المبادرات في هذا المجال من خلال مجموعة من الاتفاقيات للتعاون التجاري وكانت بدايتها بالاتفاق الموقع في 1976 و استكمل بأربعة اتفاقيات مالية تم إدراجها في اختتام مؤتمر برشلونة الذي أطلق برنامج ميديا في سنة 1995 و أصبح أهم أداة تستخدم لتجسيد مشروع برشلونة و الشراكة الأورو- مغاربية و الأهداف المسطرة فيهما. و إذا كان هذا البرنامج هو الأكثر نجاعة لتحقيق أهداف الشراكة فإنه لم يمس كثيرا جانب مراقبة الحدود خاصة في البداية حيث وجه هذا البرنامج لتطوير الجانب الاقتصادي و الاجتماعي و جهته بنسبة II و

I بما أن 8 ملايين أورو من القيمة التي احتواها برنامج ميديا

90% إلى قطاعات البحث العلمي و عصنة الإدارات العمومية و تطوير الخدمات المالية المصرفية و كذا دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

و لكن بازدياد تدفق المهاجرين نتيجة عدم تمكن الدول المغاربية من السيطرة على حدودها لافتا قرها للإمكانيات المادية و البشرية و التجهيزات التكنولوجية الحديثة ، و مع تزايد نداءات هذه الدول لأوروبا من أجل مساعدتها في التحكم أكثر في تنظيم

حركة الأشخاص و خاصة المغرب (رغم أنه هو المعني الأول بالهجرة مغاريا إلا أنه لا يملك سوى 7 آلاف عون أمن في مقاطعات الشمال بوسائل جد

محدودة 3، و حددت موريتانيا مقدار المساعدة المالية التي تحتاجها لمواجهة الهجرة السرية ب 13 مليار دولار، و قامت أوروبا بتخصيص عدة أغلفة مالية تدعم مراقبة الحدود و أصبحت تقدم سنويا مساعدات من أجل تفعيل أكثر للأجهزة المختصة في المراقبة لتبلغ المساعدات التي تقدم للمغرب 40 مليون أورو.

و بفضل هذه المساعدات انطلقت عدة ورشات بالشريط الحدودي الشرقي للمغرب جنوب السعيدية لتشييد ما لا يقل عن 20 مركز مراقبة جديد وتزويدها بالوسائل البشرية واللوجستية الكفيلة بمواجهة عمليات الاجتياز غير الشرعية للحدود، و بالموازاة مع ذلك يتم إقامة مسالك و طرق برية لتسهيل تنقل وتدخّل

وحدات حرس الحدود، كما يتم التخطيط لإقامة سباج سلكي شائك يمتد على طول وادي « الحدود المغربية الجزائرية ، يقام هذا السلك في مرحلة أولى على طول مطهر » في انتظار أن يتم تمديده إلى جهة عين بني « أحفير » إلى منطقة « كيس التي تقع 86 كلم جنوب شرق وجدة. و لقد تجلّت آثار هذه المساعدات في تمكين المغرب من قطع أشواط هامة ومسترسلة لتعزيز منظومة ضبط ومراقبة حدوده استطاع إلى حد ما السيطرة على حدوده الشرقية خاصة بعد التنامي المضطرب لدفق المهاجرين السريين القادمين من بلدان جنوب الصحراء ، و سيكون تأثيرها أكبر إذا شملت هذه المساعدات

الجزائر التي يساعد إقليمها كثيرا في تنامي الظاهرة على اعتبارها منطقة عبور أساسية للمهاجرين السريين. ونتيجة لهذا فقد لوحظ انخفاض محسوس في أعداد المهاجرين بلغت نسبته بمدينة وجدة حوالي 80% بعد عمليات حثيثة لإيقاف وترحيل ما لا يقل عن 24 ألف منهم خلال سنة 2005. و من جهتها ال فجزائر التي يوجد بها حسب تقديرات المفوضية الأوروبية حوالي 20 ألفا قامت بإفشال العديد من محاولات بلوغ الضفة الأخرى من المتوسط خاصة من ميناء وهران، كما قامت بترحيل عدة قوافل من المهاجرين نحو بلدانهم منها ترحيل 400 مهاجر سري في أواخر شهر التي يعتقد أنها أكبر تجمع « تين زواتين » أكتوبر 2005 إلى حدود عبر مالي منطقة للراغبين في التسلسل للتراب المغربي حتى أنه يطلق عليها اسم "جمهورية المهاجرين غير الشرعيين".

ب - تبادل الخبرات:

ثاني أهم نقطة في التعاون الأورو- مغاربي في مجال مراقبة الهجرة السرية هي تبادل الخبرات و خصوصا بين الجهات الأمنية المختصة بذلك، و كان قد بادر الإتحاد الأوروبي إلى ذلك بالدعوة إلى إنشاء مدرسة مشتركة تقوم بإعداد و تدريب ضباط مختصين بمراقبة الحدود (فروناتكس)، ثم و لإدراكها بأهمية التنسيق بين الوحدات الأمنية دعت اللجنة الأوروبية إلى وجوب تبادل المعلومات فيما بينها في

2005 ، و قامت بتشكيل شبكة خبراء في 19 فيفري 2004 / قرارها رقم 267

2004 أنيط لها مهام دراسة و تبادل المعلومات الميدانية حول / بموجب القرار 377 الهجرة غير القانونية، و التعاون مع مختلف الأجهزة الأوروبية المختصة بهذا، و مع (OLI) المجال كمصالح تنظيم الهجرة و ضباط التنسيق المختصين بما الدول المعنية بهذه الظاهرة من خلال أجهزتها المختصة هي كذلك كمديرية الهجرة ومراقبة الحدود المغربية، و الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية الذي

. تعتزم السلطات الجزائرية إنشاء 2 و يشمل تبادل الخبرات و المعلومات كل النقاط المتعلقة بالهجرة غير القانونية خاصة الطرق التي يستعملها المهاجرون للتسلل عبر الأقاليم أي المناطق التي

تستعمل كمنافذ للتسلل إلى الإقليم، و كذلك مختلف الوسائل التي تستخدم للاتصال و التنقل الخاصة بشبكات التهريب و الوسطاء، مع التركيز على مراقبة تحركات هذه الشبكات لمعرفة مجالات نشاطها و الأماكن التي تتموقع فيها، و للإحاطة بالطرق التي تستخدمها لاستقطاب المهاجرين و الخلايا التي تستعملها للترويج بأعمالها، و كذلك كيفية ضمان توصيل المهاجرين و ما ينتج عن ذلك من علاقة

بين المهريين و موظفي الدولة الذين يتم إرشائهم من طرف هذه الشبكات ليوفروا كل الظروف اللازمة لتسهيل تسلل المهاجرين و دخولهم، و عادة ما يكون هؤلاء المستخدمين هم موظفون إداريون أو حرس حدود أو عمال موانئ و بواخر. و يجب كذلك تبادل المعلومات في مجال معاملة المهاجرين الذين يتم ضبطهم حيث يلقي البروتوكول الخاص بمكافحة تهريب المهاجرين على عاتق الدولة

ثالثا: العمل على إعادة المهاجرين إلى أوطانهم و حمايتهم (5):

إذا كانت سيول الهجرة السرية التي تدخل الإقليم الأوروبي بالاستنجد بالوسائل غير الشرعية و شبكات مختصة في التهريب يمكن ردها بمحاربة هذه الشبكات، و بتشديد الرقابة على الحدود و بتضييق الخناق على المناطق التي تسلكها، فإن الفئة الأخرى التي تعبر الحدود بطرق شرعية ثم تستقر في بلد الوصول بطريقة سرية لا يمكن ردها بوسائل مراقبة الحدود، كما أن نسبة كبيرة من المهاجرين العابرين للحدود غالبا ما ينجحون في الوصول إلى بلدان الاستقرار حيث لا يتم صد سوى 2,5% إلى 3,5% من مجموع الأشخاص الذين يحاولون عبور الحدود. و هذا ما خلق مجتمعات بأكملها من المهاجرين غير الشرعيين في أوروبا يجب أن يتم معالجة ملفها، و بالنسبة لأغلب الدول الأوروبية لا يمكن أن يكون الحل في تسوية و وضعيته م لأن نتائجها معروفة و هذه السياسة ستؤدي لا محال إلى تشجيع الوافدين الجدد، و لا يمكن أن يكون الحل هو تركهم في تلك الوضعية أي يعيشون في الظل، لذا فإن الاختيار الأخير المتبقي هو إعادتهم من . حيث أتوا سواء إلى دول الانطلاق أو إلى دول العبور على عكس كل النقاط الأخرى المتعلقة بالهجرة السرية فإن قبول إعادة المهاجرين تشكل نقطة محورية في السياسة الأوروبية ، إذ تعتبرها الوسيلة الأنجع للتخلص من تلك الأعداد الكبيرة من المهاجرين الذين يقيمون على إقليمها بطريقة

غير شرعية، و لذلك تنص جل الاتفاقيات التي وقعها الإتحاد الأوروبي مع دول المصدر أو العبور على أن الدولة التي يدخل منها المهاجرين السريين أو التي تعتبر موطنا أصليا لهم تلتزم بقبول إعادتهم إليها ، و هو ما يفسر الإصرار الكبير من الجانب الأوروبي على هذه المسألة في الوثيقة المتضمنة للشراكة الأورو-متوسطية و في كل اتفاقية وقعها مع الدول المغاربية، و أكثر من ذلك فهي تسعى إلى إبرام موائيق خاصة بإعادة القبول مع كل دولة مصدرة للمهاجرين أو دولة عبور لهم. بالنسبة لاتفاقية برشلونة احتوت بندا خاصا بالهجرة السرية و تناولت إجراء عمليات قبول إعادة المهاجرين بتعبيرها "... و في مجال الهجرة غير الشرعية، يقررون زيادة التعاون فيما بينهم. و في هذا الصدد، و إيمانا منهم عن مسؤوليتهم في إعادة قبول المهاجرين، فقد وافق المشاركون على تبنى الخطوات و الإجراءات

اللازمة عن طريق الاتفاقيات أو الترتيبات الثنائية لإعادة قبول المواطنين الذين يوجدون في وضع غير شرعي. و لتحقيق ذلك، سيعتبر الإتحاد الأوروبي مواطني الدول الأعضاء كمقيمين طبقا لتعريف المجموعة الأوروبية و أعيد التأكيد على هذا الموقف في جميع اتفاقيات الشراكة الموقعة مع الدول

المغربية، ففي تلك الموقعة مع الجزائر تم تناولها في القسم المتعلق بالحوار في المجال السياسي و الأمني في المادة 72 فقرة 3 ج التي تنص على ضرورة إقامة حوار بشأن شروط عودة المهاجرين من دول الإتحاد الأوروبي إلى الجزائر و العكس، و في القسم الثالث تلزم المادة 74 فقرة 2 ب الأطراف على أن الأشخاص الذين كانوا يعيشون في وضعية غير شرعية يجب إعادة إدماج في المجتمع ، و للتأكيد أكثر على أهمية هذه النقطة تم إعادة طرحها مرة أخرى في المادة 84 المتعلقة بالتعاون في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية و حثت على. و جوب تقديم الوثائق اللازمة لهؤلاء الأشخاص لدى عودتهم

أما الاتفاقية الموقعة مع المغرب فتناولت إعادة المهاجرين السريين إلى بلدانهم في المادة 69 فقرة 3 د و القيام بإعادة إدماجهم في الجزء المتعلق بالأعمال التي تجسد الشراكة الاجتماعية في المادة 71 فقرة 1 ب 2، و هي نفس المواد التي. احتوت قبول إعادة المهاجرين في اتفاقية الشراكة مع تونس 3 و إضافة إلى ذلك فالإتحاد الأوروبي مازال يسعى إلى إبرام اتفاقات خاصة مع كل بلد حول هذا الموضوع، و منه أطلقت مفاوضات حثيثة مع كل الدول المعنية بالهجرة غير الشرعية خاصة منذ عام 2003 ، و يسعى لدمجها في مشروعه حول سياسة حسن الجوار، كما لا تخلو أغلب معاهدات الصداقة المبرمة بشكل ثنائي مع الدول المغربية من بند يتحدث عن إعادة قبول و إدماج المهاجرين السريين. و زيادة على هذا تحاول أوروبا جاهدة إقناع بعض دول شمال إفريقيا لخلق مراكز عبور فيها أو ما يعرف بمشروع إنشاء معسكرات لاحتجاز طالبي اللجوء و المهاجرين غير الشرعيين على شواطئ و صحاري خمس دول في شمال إفريقيا، بل و تم فعليا إنشاء عدة محتشدات في مناطق مختلفة بالمغرب منها محتشدات " ندور" و " بردن" و "طنجة" التي تصفها بعض المنظمات الدولية غير الحكومية . بأنها محتشدات عسكرية 4

و لكن هناك دول مثل الجزائر ترفض جذريا هذه الحلول العقيمة في محاربة الهجرة غير القانونية التي تعتبر ظاهرة ذات طابع إنساني بالتالي فلا تقبل أن تكون حلولها بأساليب غير إنسانية، و إذا كانت اتفاقية الشراكة التي تربطها بالإتحاد الأوروبي تناولت قضية إعادة المهاجرين السريين إليها و إعادة إدماجهم في المجتمع فإنها تقبل فقط برعاياها و ترفض أي مبادرة أخرى ترمي إلى إنشاء محتشدات أو مراكز عبور للأفارقة داخل إقليمها يكون الهدف منها تخليص أوروبا . من مشكلتها دون تكفل بالأسباب الباعثة على الهجرة (6).

المحور الثاني: دعم التنمية في البلدان المغربية كاستراتيجية لمحاربة الهجرة غير الشرعية (7).

رغم كل الجهود المبذولة من أجل تثبيت السكان في العلم تبقى كل المعطيات تشير إلى احتمال تصاعد الهجرة النازحة من منطقة إفريقيا خلال الألفية القادمة بشكل أكبر مما كانت عليه ، و ذلك راجع من جهة إلى الأزمات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية التي تعرفها القارة بأكملها، و من جهة أخرى إلى اتجاه

السياسات الدولية المنتهجة في مجال التصدي لظاهرة الهجرة إلى حلول سطحية لا تتعلق بدوافعها و إنما بسد طرقها دون إزالة أسبابها. إن معالجة أسبابها سيساهم في حل مشكلة الهجرة غير القانونية بصفة معتبرة عكس الحلول الأمنية التي تؤدي إلى تشجيعها، و لذلك فمنذ التسعينات عكفت كثير من المنظمات الدولية و منها المكتب الدولي للعمل و الإتحاد الأوروبي و الأمم المتحدة على إقامة دراسات جادة حول الهجرة الدولية في البحر المتوسط و اقتراح حلول بديلة للهجرة الإفريقية نحو أوروبا و أمريكا بتفعيل الشراكة في مجال التنمية، و القيام بنقل الأسباب التي تستقطب المهاجرين إلى دول الانطلاق، و من ذلك كان واجب على الدول الأوروبية أن تسعى إلى تحقيق تنمية فعلية في الدول المغربية من أجل

. إيقاف موجات الهجرة التي تتدفق منها.

أولاً: التنمية عبر الشراكة الأوروبية (8):

إن العلاقة بين ظاهري الهجرة والتنمية هي علاقة جد وطيدة تتضح في صورتين؛ إذ في السابق كان الاعتقاد راسخاً بأن التنمية تتم من خلال تشجيع هجرة العمالة التي تؤدي دورين في نفس الوقت الأول هو إعادة بناء وإعمار أوروبا التي دمرتها الحرب العالمية الثانية، و بالتالي يمكن الحديث عن تنمية الدول الأوروبية، و الثاني هو دعم تنمية الدول المصدرة للهجرة (و هو الهدف الذي سطرته الدول المغاربية) بواسطة الأموال التي يجولها المهاجرين سنويا و التي بلغت حوالي 37.5 مليار درهم في المغرب عام 2004 و قدرت هيئة الأمم المتحدة في عام 1997 بأكثر من 700 مليار دولار و التي توجه نحو الاستثمار في دول الانطلاق، و الجانب الثاني في دعم التنمية في الدول النامية هو نقل الخبرة من الدول الأوروبية بتكوين المهاجرين مهنيا و معرفيا لينفعوا بها بلدانهم. و إذا كانت الهجرة لم تبرز الدور الايجابي الذي كانت تنتظره منها الدول المصدرة كالدول المغاربية فإن أوروبا قد استطاعت أن تبلغ الهدف الذي سطرته من وراء تشجيع الهجرة، و لم تنتظر طويلا لتحول سياستها نحو ردعها مما أعطى الفرصة لبروز و تنامي العبور غير القانوني للحدود، ثم عكس التصور الذي كان قائما حول العلاقة بين الهجرة و التنمية بحيث بدأ التفكير بنقل التنمية إلى دول الانطلاق، بمعنى و قف الهجرة بدعم التنمية في دول المصدر. و هو ما باشرت به الاتحاد الأوروبي من خلال إعلان برشلونة لعام 1995 و الذي كرسه في اتفاقيات الشراكة الأورو- مغاربية التي حاولت أن تعالج كل المجالات الداخلة في أسباب الهجرة و التي تتعلق جوانب الشراكة الثلاثة و هي الجانب السياسي و الأمني، الجانب الاقتصادي و المالي، الجانب الاجتماعي و الثقافي.

ثانياً: الشراكة السياسية والأمنية والإقتصادية في الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية:

إن الشراكة السياسية و الأمنية تمثل المحور الأول من كل النصوص التي تبني التعاون بين الدول الأوروبية المغاربية و يتم الاعتماد على هذا المحور بالذات من اجل ضمان الاستقرار و التعايش في الحوض المتوسطي، إذ أن أهم ميزة تطبع هذه المنطقة هو التي انعدام الاستقرار و تعاني بشدة خاصة من مشكلة الإرهاب و مختلف النزاعات و الصراعات الأخرى. و تحتل كذلك مشكلة الهجرة غير الشرعية حيزا واسعا في هذا المحور ، بما أنه لا يمكن تصور إيجاد حلول لها إلا في إطار مشترك بين الدول المعنية بما خصوصا وأن المبادرات الفردية للدول المغاربية و الاتحاد الأوروبي لم تستطع أن تأتي بثمارها ومنه يستوجب وجود التعاون السياسي بينهما. و من جهة أخرى فالجانب الأمني له دور بارز أيضا في صد حركات الهجرة غير المنظمة خصوصا وان القضاء عليها نهائيا بآليات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ليس بالأمر المؤكد، حيث أن تحقيق التنمية في دول الانطلاق سوف لن يؤدي بالضرورة إلى و قف تدفق قوافل المهاجرين، بالتالي فالجانب الأمني له دور مساعد في منع الدخول بخلصة للإقليم الأجنبي حتى و إن كانت كسياسات منفردة للدول لم تفلح في ذلك ، و يشمل التعاون في الجانب الأمني مراقبة الحدود ، تهريب المهاجرين و محاربة العمل المخالف للقانون.

إن الهجرة غير القانونية جزء من الهجرة الاقتصادية التي تعتبر أكثر أنواع الهجرة ديناميكية في العصر الحالي، وهي عبارة عن استجابة لتنمية متأخرة في بلد الانطلاق و ظروف اقتصادية صعبة لا يمكن مواجهتها، و بالمقابل هناك تنمية متقدمة و ظروف معيشية مغرية في دول المقصد تشجع على التوافد إلى هذه المناطق المزدهرة حتى و إن كان الأفراد مرتبطين ارتباطا شديدا ببلدانهم و بالأرض التي يعيشون فيها. و بالتالي فالهجرة الاقتصادية مرتبطة بوجود أو ندرة فرص العمل و زيادة الأجر من بلد إلى آخر و هذه الوفرة في العمل و في نسبة الأجر مرتبطة بدرجة التقدم 3، ولذلك يجب أن تكون هناك عناية فائقة بالجانب الاقتصادي من اجل التوصل إلى حل مشكلة الهجرة غير القانونية. و بالفعل كان هناك تركيز شديد على المجال الاقتصادي

و أخذ حصة الأسد في موضوعات الشراكة الأورو- مغاربي مستندا على جانبين أحدهما هو الشراكة الاقتصادية و الآخر متعلق بالأول و هو

الشراكة المالية، و هي تأتي كمحور ثاني للتعاون سواء في الإطار الأورو- متوسطي أو في إطار الاتفاقيات مع الدول المغاربية .
ثالثا: دور مشروع الشراكة الأورو مغاربية في وقف الهجرة غير الشرعية(9):

ما من شك يحوم حول فشل الشراكة الأورو- متوسطية في أول الطريق و بدون أن تصل إلى أدنى النتائج المسطرة لها و لهذا فأوروبا بعد تيقنها من هذا الفشل تقترح استبدالها بمشروع جديد يشمل كل جيرانها و هو مشروع سياسة حسن الجوار، أما الدول المغاربية على غرار كل دول الجنوب ترفضه و تدعو بالمقابل إلى إعادة نظر عميقة على مشروع الشراكة و إعادة بعثه من جديد، و لكن بتوجه

حقيقي نحو التعاون خاصة من جانب الدول الأوروبية التي يجب أن تترجم في الفضاء السياسي و الاقتصادي، في إطار مقارنة قائمة على أساس التعاون و التنمية بدل منظور الشراكة و التجارة مع الاهتمام بالجوانب الحساسة كالإنتاج و التعليم 2 أما الشراكة الأورو- مغاربية فما يبعث على الأمل فيها رغم كثرة الانعكاسات والسلبية لها أن هذه الانعكاسات ليست سوى جزء من النتائج العديدة التي تتنوع

بالسلب و الإيجاب، و أنه لا يمكن تقييم الشراكة في سنتها الأولى أو الثانية و إنما يتم الحديث الفعلي عنها لما تصل إلى تحقيق منطقة التبادل المزمع تحقيقها بعد 12 سنة من دخول كل اتفاقية حيز النفاذ، خاصة وأن هذه الاتفاقيات قد لا يكون لها الأثر نفسها على الدول المغاربية خاصة بالنسبة للجزائر التي تفاوضت بشكل جيد مستفيدة من نقائص و عيوب اتفاقيتي تونس و المغرب. و حتى مغاربيا بعض المختصين تعتبر الشراكة الأورو- مغاربية مبادرة تاريخية لإدماج دولها في الشراكة الأورو- متوسطية و تحقيق الديمقراطية و التنمية واقتصاد السوق، إذ أن المنطقة لها ثقل كبير في مجال التجارة الدولية

خاصة بعد التحسن الذي سجله الوضع الاقتصادي العام فيها و الذي سيغطي حتما الخسائر الجبائية الناتجة عن تفكيك الرسوم الجمركية و هذه الأخيرة ستؤدي بدورها إلى إنعاش القدرة الشرائية للمواطن و تزيد غي قوة المنافسة. و من جهة أخرى هناك حاجة ماسة لما توفره الشراكة من تشجيع الاستثمار و دعم مبادرات الشباب للقضاء على الحاجة للهجرة، و هناك إستراتيجية كذلك لمحاربة العمل الموازي الذي أصبح بمثابة ثقافة راسخة في ذهنية المغاربي الشيء الذي يؤدي إلى تأمين تجاري أكبر و يعوض الجبائية التي تخسرهما الدولة من تفكيك الرسوم الجمركية.

و في نفس الوقت إحداهن يجب ثورة حقيقية في الذهنيات و في الثقافة المغاربية لخلق و رفع روح العمل و الإبداع خاصة إذا كان ذلك مؤطرا في شراكة سياسية و تجارية و مالية و جمركية بين الدول المغاربية و بخلق عملة موحدة و بنك مركزي مغاربي يجسد منطقة التبادل الحر، و على ذلك فإن الاندماج

المغاربي له دور كبير في بناء تعاون متكافئ مع الإتحاد الأوروبي. و من جانبه فالإتحاد الأوروبي لا يجب أن يستمر في سياسته التفضيلية للشرق على الجنوب و لا في التركيز على المجال الاقتصادي، بل يجب أن يقوي اهتمامه بالجوانب الاجتماعية و السياسية و ربما التحدي الأكبر هو تحقيق الحوار بين

الثقافات و المجتمعات التي يكثُر احتكاكها في ظل العولمة، و لا يجب صرف النظر كذلك عن التعليم الذي يعتبر الدعامة الأساسية للتعاون و التعامل مما يستدعي ضرورة إنشاء جامعة أورو- مغاربية و مركز ثقافي متوسطي للتعاور . بين الثقافات الذي من شأنه تحقيق الأمن و الاستقرار في المنطقة

و لكن في ظل الحديث الطويل و العريض على ضرورة التنمية و أهميتها في العلاقات شمال جنوب، و في ظل الضوابط التي تحكم الهجرة فإنه يبقى الإشكال المطروح حول مصير الحركات السكانية ليس في حال فشل الشراكة الأورو- مغاربية في تحقيق التنمية لأن ذلك ما من شأنه أن يغير شيئا في الأوضاع، و لكن إذا تحققت التنمية و الرقي في الدول المغاربية فماذا يكون أثر ذلك على الهجرة نحو أوروبا؟ بمعنى أنه في وقت تتزايد فيه تدفقات الهجرة و تنوع أشكالها و بينما أصبحت الهجرة غير القانونية من أبرز أنواع التنقلات السكانية فهل سيؤدي تغير أسباب الهجرة إلى وقفها؟ علما أن برنامج "برسيراو" لوقف المهاجرين المكسيكيين لم ينجح، و أن الأوضاع تغيرت و باتت الهجرة السرية تجد دعما كبيرا من الجمعيات و من مطالب شعبية عريضة تدعو لتحرير تنقل الأشخاص.

رابعا: واقع وأفاق الشراكة الأورو مغاربية:

. عندما نتحدث عن الشراكة الأورو- مغاربية لا نقصد بذلك مقررات الاتفاقيات التي تم توقيعها مع الدول المغاربية الثلاثة فقط بل نقصد بها كذلك المشروع الأم الذي انبثقت عنه هذه الاتفاقيات و هو إعلان برشلونة، و الذي مرت عنه أكثر من عشرة سنوات عكس اتفاقيات الشراكة التي لم يفيت عن دخول آخرها حيز النفاذ سوى سنتين مما يعطي لنا إمكانية أكبر لتقييمها. بينما تقييم اتفاقيات الشراكة المغاربية يستدعي التوقف فقط على النتائج القليلة المتوصل إليها أو معالجة كل اتفاقية على حدة بما أن المدة المحددة لإنشاء منطقة للتبادل الحر في كل من المغرب و تونس توشك على الانقضاء، و لكن هذا لا يمنعنا من الحديث عن الاتفاقيات في شكلها الموحد استنادا إلى أن البلدان المغاربية وقعت الاتفاقيات من نفس المركز بالتالي فهناك احتمال كبير أن تأول الشراكة الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي إلى ما آلت إليه الشراكة مع المغرب و تونس.

الخاتمة:

و إذا كان الإتحاد الأوروبي و المغرب يرون أنه يجب قمع المهاجرين و طردهم و يهتمون دولا أخرى كالجائر بعدم تحملها لمسؤولياتها في مراقبة حدودها مما يصعب عملية السيطرة على هذه الظاهرة، فإن هذه الأخيرة من جهتها ومعها كل القارة الإفريقية تعطي بعدا إنسانيا لهذه الظاهرة أكثر منه بعدا

تنظيميا، و على ذلك صرح قائد قوات الدرك الوطني لولاية تمنغست أنه يجب فهم الهجرة غير القانونية في إطارها الإنساني إذ أن المهاجرين لا يتركون الأماكن التي يقيمون فيها إلا بدافع الحاجة و الفقر، و الجزائريين بحكم الظروف الصعبة التي مروا بها لا يسعهم إلا أن يكونوا متفهمين متضامنين معهم. و لهذا فإن ولاية تمنغست تنفق ما يفوق عن 140 مليون دينار من أجل التكفل بالوافدين الجدد، رغم

أن هذا الإجراء يساهم في تشجيع وفود أخرى من المهاجرين إلا أن التعامل الإنساني معهم يستدعي ذلك، و هذا لا يتناقض مع موقف الجزائر الواضح في هذه المسألة و الراض لأي تعاون مع أي طرف كان يكون هدفه هو إعادة المهاجرين نحو أوطانهم و منعهم من عبور الحدود، و تفضل أن يكون حل هذه المشكلة في إطار ما تدعو إليه هيئة الأمم المتحدة عبر المحافظة السامية لشؤون

اللاجئين و إتباعا لمواقف المنظمات الدولية غير الحكومية كمنظمة العفو الدولية و الصليب و الهلال الأحمر و أطباء بلا حدود و غيرها التي تقر لكل شخص مهما كانت جنسيته أو لونه أو دينه الحق في الهجرة و دخول أي بلد يريده. و في المقابل تدعو إلى وضع مخطط شامل و عاجل من أجل تثبيت المجتمعات و وقف مختلف أشكال التنقلات سواء اللجوء أو النزوح أو الهجرة بواسطة تنقل التنمية إلى تلك المناطق

و محاربة كل العوامل الدافعة للهجرة خاصة الفقر و الأمراض و الحروب. وليست مشكلة الهجرة غير القانونية هي هذه الجوانب فقط بل هي مشكلة تتعلق بالمحافظة على آلاف الأرواح التي تبتلعها البحار أو تدفنها الصحاري في رحلات السفر الشاقة، ومعاناة عائلات لا حصر لها يخرج وليهم لتحسين أحوالهم

فيختفي مع أحلامهم و ألوف أخرى من الأشخاص و خاصة الأطفال الذين راحوا ضحية الإجراءات المتشددة للدول في منح الوثائق فجعلت منهم أشخاصا يعيشون، يكبرون و يموتون في الظل دون أن تكون لهم أدنى الحقوق و يحتم عليهم الوضع أن يكونوا في حالة فرار دائم من السلطات، حتى و إن كان برتوكول الأمم المتحدة المتعلق بتهريب المهاجرين يمنع تجريم فعل الهجرة أو العيش بصفة غير قانونية

في دولة ما و حتى إن كانت بعض المنظمات ترفض أصلا تسمية "غير القانونية" نظرا لطابعها التجريمي. و لما نتحدث عن الهجرة غير القانونية لا يجب أن تقتصر على تعزيز مراقبة الحدود أو على العلاقة بين هذه الظاهرة و الإرهاب أو جرائم أخرى تنجر عنها، بل يجب أن نتحدث عن 12 مليون شخص تمارس عليهم العبودية الحديثة و يستغلون بأبشع الطرق لأهداف مادية و غرائزية و علينا أن نتحدث عن أشخاص لا يمتون إلى الإنسانية للإنسانية بصلة فيشجعون الناس على الهجرة من أجل

بضعة دولارات. و يجب أن يطرح أكثر من سؤال حول سياسات دول تدعي لنفسها احترام حقوق الإنسان و ترقية حقوق الطفل إلى أن وصل بها الأمر لتطرد أكثر من 2000 طفل من إقليمها في وقت يعيش أكثر من 17 ألف طفل في وضعية غير شرعية في فرنسا، فكيف نتحدث عن رقي في بلد يفر منه حتى الأطفال و لا يستطيع أن يؤمن لهم وضعاً شرعياً في بلادهم. و كيف نتحدث عن حقوق في بلد

يجمع فيه هؤلاء القصر في ثكنات قبل أن يتم رميهم في الصحراء و في وقت بلغت نسبة النساء 48 % من المهاجرين السريين تستغل أغلبهن في الدعارة أو في الأعمال الشاقة. بالتالي فمشكلة الهجرة السرية ليست مشكلة قوانين و حدود بل هي مشكلة إنسانية تتطور تدريجياً لتحل محل اللجوء الذي كان في وقت ما الشغل الشاغل للعالم و هذا ما يعزز الطرح القائل بوجوب معالجتها في إطار منظمة فرعية للأمم المتحدة و توضع لها اتفاقية خاصة تعالج كل القضايا التي تطرحها و تحمي الأشخاص الذين يدخلون في إطارها.

وفي الأخير نقترح بعض الحلول التي نراها مناسبة في هذا الموضوع:

تشديد الحراسة على الحدود البرية والبحرية لمواجهة موجات الهجرة غير الشرعية ، والتركيز على معرفة المهربين وتسهيل اشد العقوبات عليهم ،

- العمل على توفير وتعزيز تدريب موظفي الدول المعنيين بقضايا الهجرة للتعرف على وثائق السفر المزورة وتعاون الدول لتوفير الأجهزة الفنية التي تسمح بالكشف المباشر لكل عمليات التزوير الواقعة على وثائق السفر.

- الاهتمام بالجانب الاجتماعي والقضاء على مظاهر الفقر والحرمان خاصة بالنسبة للطبقة المهمشة .

- توفير مناصب عمل وتدعيم القطاعات الخاصة من اجل تحقيق التنمية .
- العمل على استقرار البلاد وفتح باب الحوار من أجل تفادي الفوضى والعنف .
- التأكيد على مبدأ المسؤولية المشتركة والحوار بين الدول المعنية بالهجرة ، والتأكيد على ضرورة التعاون الثنائي والإقليمي، وتفعيل مجالات التعاون الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للتقليص الفجوة،
- وضع حدود واضحة وفاصلة بين حالات اللجوء والهجرة غير الشرعية خاصة من قبل دول الاستقطاب
- الاستفادة من شبكة المعلومات في الكشف عن إبعاد الجريمة المنظمة .
- فتح مجالات أمام الشباب للعمل وإتاحة الفرصة لتحقيق حياة كريمة تخدم قواعد الحد الأدنى لحقوق الإنسان، الأمر الذي من شأنه أن يقوي ارتباط هؤلاء الشباب بوطنهم ودعم انتماءهم،
- تنظيم عمليات تملك مراكز الصيد وسفن الركاب وإجراءات رسوؤها وتشديد الرقابة عليها خاصة في الدول المصدرة للمهاجرين
- إطلاق مبادرات مشتركة بين دول الجوار لمراقبة الحدود المشتركة وتبادل المعلومات في كل المسائل ذات العلاقة بالهجرة غير الشرعية

قائمة المراجع

- (1) الخريجي عبد الله - الجوهري محمد : مقدمة في علم السكان ، جدة، دار الشروق، ج 2، ط 1، ص 33.
- (2) زوزو عبد الحميد: دور المهاجرين الجزائريين في الحركة الوطنية بين الحربين 1919 1939، الجزائر: الشركة الجزائرية للنشر و التوزيع، 1984 ، ص 62.
- (3) مانع جمال عبد الناصر: إتحاد المغرب العربي دراسة قانونية وسياسية، دار العلوم للنشر، الجزائر 2004، ص 19.
- (4) محمد مصطفى حسن علي : سياسات وتجارب إعادة انخراط مهجري بلدان . المغرب العربي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1987، ص 25.
- (5) عبد الله عبد الغني غانم: هجرة الأيدي العاملة؛ دراسة في الأنثروبولوجية الاجتماعية للبناء الاجتماعي على مجتمع الحمالين بميناء الإسكندرية. المكتب الجامعي الحديث، بدون تاريخ، ص 141.
- (6) صارم سمير: الشراكة الأورو-متوسطية؛ من الحوار إلى الشراكة ، بيروت: . دار الفكر المعاصر - دمشق: دار الفكر، طبعة 2000، ص 98.
- (7) قزو محمد أكلي: الوضع القانوني للمهاجرين الجزائريين في فرنسا، رسالة. ماجستير، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، 1986 ، ص 22.
- (8) صايش عبد المالك، التعاون الأورومغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة باجي مختار، عنابة، 2006، ص 55.
- (9) أبوالقاسم خشيم- مصطفى عبد الله التنسيق الأوروي العربي تجاه الشراكة الأورو-متوسطية دراسة تحليلية مجلة السياسة الدولية ، ، عدد 148 ، أبريل 2002، ص 21.